



ارفعوا الصوت لدعم حقوق المرأة الفلسطينية ومن أجل المساواة والعدالة

بعد مرور أربعة وسبعين عاماً على النكبة، لا يزال المستوطنون الإسرائيليون يحرمون الشعب الفلسطيني من حقوق الإنسان الأساسية في الجنسية، وتقرير المصير، والتنقل، والتعليم، والصحة، والحرية، والكرامة. إن ما يسمى بـ "صفقة القرن"، التي تنتهك القوانين والمواثيق الدولية، قد فاقمت آثار الاحتلال من حيث الحماية والسلام والأمن، في حين أن السياسات والممارسات التمييزية الإسرائيلية تغذي [تصاعد العنف ضد النساء والفتيات](#). كما أظهرت انتخابات الكنيست الإسرائيلية في مارس الماضي دعماً متزايداً للأحزاب اليمينية التي تدعم التوسع الاستيطاني وضم الأراضي الفلسطينية.

ماذا يكون شعورنا إذا تخيلنا الحياة اليومية للفلسطينيين في الأراضي المحتلة: سحب تراخيص الإقامة الذي يسبب بفصل الزوج عن الزوجة والآباء عن الأطفال والأسر عن بعضها البعض، حرمان اللاجئين/ات من حق العودة - على الرغم من أنه مضمون دولياً، وقمع دموي من قبل المستوطن الإسرائيلي للتظاهرات المدنية السلمية مما تسبب بمقتل ١٩٥ فلسطينياً (بينهم ٤١ طفلاً) وجرح حوالي ٢٩,٠٠٠ خلال مسيرة العودة الكبرى التي نظمت في قطاع غزة عام ٢٠١٩، انتهاك أحكام اتفاقية جنيف الرابعة للأمم المتحدة [واتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب](#)، والتجاهل المتغرس [للقانون الدولي لحقوق الإنسان](#).

ماذا يكون شعورنا إذا تخيلنا النضال اليومي للشعب الفلسطيني من أجل البقاء على قيد الحياة: الاحتلال الإسرائيلي مع جداره العازل ونقاط التفتيش والسياسات التي تشمل مصادرة وتسجيل الأراضي وتقسيم المناطق بشكل أحد العوائق الرئيسية التي تحول دون وصول الشعب الفلسطيني المحروم من مصادر الدعم الاقتصادي والاستقلالية إلى أراضيه وتحرمه من إدارة الموارد الإنتاجية. إن الشعب الفلسطيني لا يعاني فقط من السيطرة على الموارد الاقتصادية ولكن أيضاً من المزيد من التمييز الذي يؤثر بشكل خاص على معدلات البطالة التي تعمق من فقر النساء، وخاصة من هن مسؤولات عن تأمين لقمة العيش لأسرهن.

ومعاناة النساء لا تنتهي عند هذا الحد. تم اعتقال أكثر من ١٠,٠٠٠ امرأة فلسطينية منذ عام ١٩٦٧، ومنذ بداية هذا العام تم أسر ٤١ امرأة في السجون العسكرية الإسرائيلية، ويتم حرمانهن من حقهن في محاكمة عادلة ويتعرضن للتعذيب النفسي والجسدي، والاغتصاب، والحرمان من النوم، والإهمال الطبي، والتهديدات باعتقال أفراد الأسرة، وهدم المنازل، والحرمان من الاحتياجات الجسدية الأساسية.

وعلى ضوء هذه الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان وتأثيرها المباشر على النساء الفلسطينيات، وبينما يقف العالم متحداً لأخذ جميع التدابير الصحية والبيئية لمواجهة جائحة فيروس كورونا، تدعو جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية والاتحاد لجان العمل النسائي الفلسطيني والمبادرة النسوية الأورومتوسطية إلى حملة دولية للإفراج العاجل عن ٢٠٠ طفل فلسطيني و٤٣ امرأة فلسطينية يقبعون في سجون الاحتلال الإسرائيلي. إن هؤلاء النساء والأطفال لم يتم تزويدهم بالحد الأدنى من المتطلبات لصحتهم وسلامتهم التي يحق لهم الحصول عليها. كما ينبغي أن يتمكنوا من العودة إلى أسرهم لتمكينهم من أن يكونوا جزءاً لا يتجزأ من هيكل الدعم الذي تحتاجه الأسر حول العالم في هذه الأزمة الصحية العالمية.

كما نطالب السلطات الفلسطينية والمنظمات الفلسطينية والدولية المعنية بحقوق النساء وجميع الكيانات الديمقراطية بالانضمام إلى هذه الحملة لمخاطبة الأمين العام للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان والهيئات الدولية الأخرى من أجل الضغط على الحكومة الإسرائيلية للإفراج عن هؤلاء السجناء واحترام تحذيرات منظمة الصحة العالمية وتعليماتها المتعلقة بكوفيد - ١٩.

وندعو الأمم المتحدة إلى الاستمرار في رفض "صفقة القرن" الأمريكية وأي خطة أخرى تنتهك حقوق الفلسطينيين/ات المنصوص عليها في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية وضمن الحماية الفورية للفلسطينيين/ات في الأراضي المحتلة.